جدلية العلاقة بين الديمقراطية التوافقية ومسألة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة دراسة في الآليات والفواعل (ماليزيا نموذجا)*

أ/ عمر كعيبوش- أستاذ مساعد "ب"- جامعة ابن خلدون - تيارت

الملخص:

تتميز العديد من المجتمعات ببنيتها الاجتماعية غير المتجانسة – تعدد العرقيات والإثنيات والطوائف والأقليات والمذاهب – وفي ظل غياب رؤية إستراتيجية وطنية، مما يؤثر سلبا على حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وظهور الصراعات الداخلية التي قد تتحول إلى حرب أهلية بين مختلف التيارات والقوى الموجودة في المجتمع باتجاه انهيار الدولة وتفككها، بسبب عجز النظام السياسي القائم على استيعاب كل هده المكونات وإشراكها في العملية السياسية وصناعة القرار السياسي ورسم السياسيات العامة، وتمثيلهم في مختلف المؤسسات الرسمية، ومن أجل معالجة هذه المسألة تم طرح نموذج الديمقراطية التوافقية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي والتخفيف من حدة الصراعات الداخلية في المجتمعات غير المتجانسة والمتعددة التركيبة الاجتماعية. ودولة ماليزيا تعكس واقعا اجتماعيا وسياسيا جديرا بالدراسة، كونها دولة مركبة متعددة الأثنيات والعرقيات، لكنها استطاعت تحقيق استقرارا سياسيا نسبيا في إطار توافق سياسي ودستوري، يشجع الانتماء للوطن الواحد ماليزيا.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي، المجتمعات المتعددة، ماليزيا.

Summary:

Many societies have a heterogeneous social structure - multiple ethnicities, ethnicities, sects, minorities and sects - and in the absence of a national strategic vision, which negatively affects the state of political and social stability and the emergence of internal conflicts that may turn into civil war between different currents and forces The collapse of the state and the disintegration of the state, because of the inability of the political system based on the absorption of all these components and involve them in the political process and political decision-making and the formation of public policies, and representation in various official institutions, and to address these The issue of : Consociational democracy has been put forward as a mechanism for political stability and the alleviation of internal conflicts in heterogeneous and multi-social societies. The State of Malaysia reflects a social and political reality worthy of study, as a complex multi-ethnic and ethnic state, but it has been able to achieve relative

تاريخ إيداع المقال: 2017/01/19
تاريخ تحكيم المقال: 2017/02/07

political stability within a political and constitutional consensus that promotes a single Malaysia.

Keywords: Consociational Democracy, Political Stability, Multiple Communities, Malaysia

مقدمة:

تميز العديد من الدول في العالم بتركيبتها غير المتجانسة اثنيا وعرقيا وطائفيا، وقد أضحت هذه الميزة عائقا أمام تحقيق استقرارها السياسي والحفاظ على وحدتها الوطنية، مع إمكانية انهيار وتفكك الدولة نتيجة للصراعات والأزمات الداخلية التي تنشأ بين مختلف المكونات والتيارات السياسية الموجودة في المجتمع ألتعددي، ومن أجل معالجة هذه المشكلة تم طرح نموذج الديمقراطية التوافقية كشكل من إشكال ممارسة السلطة وإدارة الحكم، ومعالجة مسألة الانقسامات وتحقيق التجانس المجتمعي، من خلال إشراك كل المكونات في العملية السياسية وصناعة القرار ورسم السياسات العامة، لتحقيق الاستقرار السياسي والتخفيف من حدة الصراعات والأزمات التي قد تتحول إلى حروب أهلية في هذه الدولة المتعددة. وماليزيا من بين الدول التي تتميز بتعدد تركيبتها الاجتماعية كونها متعددة الأعراق والمذاهب والطوائف، ورغم تركيباتها غير المتجانسة إلا أنها استطاعت تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، كون النظام السياسي الماليزي استطاع استيعاب كل التباينات والاختلافات الثقافية والعرقية والدينية التي يتميز بها المجتمع الماليزي، وتحويل هذا التنوع والتعدد من عامل ضعف ممدد لحالة الاستقرار السياسي إلى عامل قوة وإثراء من خلال ترسيخ مفهوم التضامن والوحدة الوطنية، والتأكيد على ضرورة التعايش السلمي بين مختلف الطوائف والأعراق، وتحقيق التوازن وتكريس مبدأ العدالة في التوزيع بين مختلف مكونات المجتمع الماليزي من جهة، وبين مختلف المناطق والأقاليم من جهة ثانية في ظل نظام سياسي توافقي قائم. لذلك يحاول الباحث من خلال هذه الدراسة تباين دور الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي وتحديد الآليات الكفيلة بنجاحها في المجتمعات المتعددة، والوقوف على التجربة الماليزية في هذا الصدد. ومن خلال هذا الطرح تأتي المشكلة البحثية لهذه الدراسة كالآتي: **إلى أي مدى يمكن القول أن الديمقراطية التوافقية ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي في ماليزيا ؟**

في إطار معالجة المشكلة البحثية لهذه الدراسة يمكن الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

01- تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المتعددة التركيبة الاجتماعية مرتبط بمدى الفاعلية في تطبيق مبادئ الديمقراطية التوافقية.

02- إن نموذج الديمقراطية التوافقية في ماليزيا يعتبر مدخلا لتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي، والتخفيف من حدة الانقسامات وأثرها على الوحدة الوطنية الماليزية.

من أجل معالجة هذه المشكلة البحثية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري للديمقراطية التوافقية:(المفهوم، الأركان والمتطلبات)، أما المحور الثاني فيعالج الاستقرار السياسي

مقاربة نظرية معرفية: (المفهوم، الأبعاد والمؤشرات)، أما المحور الثالث يتم التطرق فيه إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية في ماليزيا كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في مجتمع متعدد الأعراق والطوائف.

المحور الأول: الإطار النظري للديمقراطية التوافقية: (المفهوم، الأركان والمتطلبات):

تعد الديمقراطية التوافقية في الأصل ابتكارا غربيا حديثا، وكنموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية أو =ديمقراطية الأغلبية، تم تطبيقها في مجتمعات تتسم بالانقسامات المجتمعية والاختلافات العرقية والإثنية والطائفية، وضعف الوحدة الوطنية وصعوبة تحقيق الاستقرار السياسي، فالتجربة التوافقية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية جاءت اعترافا بقصور نموذج ديمقراطية الأكثرية، بذلك أصبحت الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة السياسية في المجتمعات التعددية، كون الديمقراطية التوافقية توفر الضمانات الكافية لتبديد مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية، بمعنى الديمقراطية تسعى إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز الانسجام والوحدة الوطنية.[1]

الديمقراطية التوافقية "Consociational Democracy" حسب " آرنت ليبهارت " Arend Lijphart هي:" نموذج تجريبي معياري في الوقت نفسه، فهي تستخدم في المقام الأول بمثابة تفسير للاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الأوروبية الصغرى مثل النمسا وبلجيكا وسويسرا وهولندا، ومصطلح التوافقية مستلهم من مفهوم Consociatio الذي وضعه "يوهانس ألتوسيوس" في كتابه "مختصر المنهج السياسي" Politica Methodice Digesta.[2]

تعرف الديمقراطية التوافقية تبعا لأربعة خصائص أو عناصر حددها " آرنت ليبهارت "، أولاها الائتلاف الكبير أو الموسع Grand Coaliton، والذي من خلاله يتم حكم الدولة من طرف الزعماء السياسيين من مختلف القطاعات المهمة في المجتمع ألتعددي، وهذا الأخير يحل مشكلة الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم في حالة المجتمعات المتعددة، كون الانقسامات الطائفية والعرقية والإثنية تميل إلى التطابق مع الانقسامات السياسية والحزبية، بمعنى أن لكل مكون من هذه المكونات حزبا سياسيا يمثلها في المؤسسات السياسية ويعبر عن مطالبها ومصالحها المختلفة.[3]

العنصر الثاني هو الفيتو المتبادل Mutual Veto، أو حكم الأغلبية المتراضية عند "جون. س كلهون .John C. Calhoun"، ويعتبر الفيتو كآلية لمنع استبداد الأكثرية ضد الأقلية، فهو بمثابة حماية سياسية للأقلية ضد

---

[1] - حسن تركي عمير،" إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية،" **ديالى**، ع.58، (2013)، ص ص. 135-204.

[2] - آرنت ليبهارت"، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، ط. 01، 2006)، ص. 12.

[3]- يوسف بن يزة،"مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي -قراءة في المقومات الثقافية والاجتماعية- ،"**دفاتر المتوسط**،ع. 02، (جانفي 2015)، ص ص. 23-41.

قرارات الأكثرية، فالمشاركة في الائتلاف الموسع يؤمن ضمانة سياسية لقطاعات الأقلية، فهذه الآلية تمنح لكل قطاع القدرة على حماية نفسه، وتضع حقوق كل قطاع وسلامته في أولويات الحكم، أي تحت وصايته الخاصة.[1]

أما العنصر الثالث هو النسبية Proportionality، ويعتبر مبدأ النسبية بمثابة انحراف عن حكم الأكثرية، كونه يتيح لكل مجموعة التأثير في القرارات بنسبة قوتها العددية، والعنصر الرابع هو الاستقلال القطاعي Segmental Autonomy، وهو يسمح للأقليات والطوائف بحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالأمور التي لا تخص سواها، في الإقليم أو المنطقة الذي تمثله هذه الأقلية أو الطائفة.[2]

تقوم الديمقراطية التوافقية على شكل من أشكال التعاون والتوافق بين مكونات المجتمع المتعدد، بدلا من حالة التنافس والصراع بين هذه المكونات، وأن يكون هناك اتفاقا عاما على أساس البرامج السياسية والأهداف المشتركة الجماعية، وتعتمد الديمقراطية التوافقية على خاصيتين أساسيتين هما:[3]

الخاصية الأولى : عدم السماح للأغلبية الانتخابية من التفرد بالسلطة.

الخاصية الثانية : التمثيل الفعال لجميع مكونات المجتمع في المؤسسات السياسية الرسمية، وتمكينهم من المشاركة في العملية السياسية، والمساهمة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم ومصالحهم.

استنادا على ما سبق يمكن تحديد خصائص الديمقراطية التوافقية من خلال النقاط التالية:[4]

01- آلية سلمية لتداول السلطة.

02- يمكن تطبيقها في الدول الصغيرة العدد والمتعددة التركيبة الاجتماعية.

03- آلية لتشجيع المشاركة السياسية على مستوى التكوينات الجزئية وعلى مستوى الشعب.

04- التخفيف من حدة الصراعات الداخلية وتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي.

05- اتخاذ القرارات يرتكز على أسلوب التراضي وتقديم التنازلات بدلا من المنافسة والصراعات.

06- الاستناد على قاعدة التمثيل العرقي والطائفي والإثني في اختيار الحكام والممثلين في المؤسسات السياسية الرسمية، وكذلك في شغل الوظائف العليا.

تطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في الدول غير المتجانسة التركيبة، والتي تعاني من الانقسامات والأزمات السياسية، وضعف في الوحدة الوطنية، لذلك يستلزم الأمر إشراك كل الفواعل ومكونات المجتمع في الحياة السياسية وعمليات رسم السياسات العامة وصناعة القرارات. من أجل قيام

---

[1] - أحمد شيخاوي،"الديمقراطية التوافقية في دولة جنوب إفريقيا ما بين النجاح والإخفاق،" **قراءات إفريقية**، ع. 19، (مارس 2014)، ص ص. 48-54.

2 - آرنت ليبهارت"، مرجع سابق، ص. 70.

[3] - آمنة محمد علي،" إشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق،" **المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع. 51،(2015)، ص ص. 85-120.

[4]- يوسف بن يزة، مرجع سابق، ص ص. 23-41.

الديمقراطية التوافقية لابد من توفر مجموعة من العوامل المتغيرات المساعدة على ذلك، ومن بين هذه العوامل ما يلي:[1]

01- حجم الدولة: نجاح الديمقراطية التوافقية في الدول الصغيرة العدد يكون أكبر مقارنة بالدولة الكثيرة العدد، من منطلق أنه في الدول الصغيرة الحجم تزداد فرص التعارف والتعاون بين مختلف مكونات المجتمع وبين الزعماء والقادة السياسيين.

02- التحدي الخارجي: إن صغر حجم الدولة إضافة إلى طابعها ألتعددي وتركيبتها غير المتجانسة، تجعلها عرضة لتأثير التحديات الخارجية التي تواجهها، مما يجعل هذه الدول أكثر حاجة للديمقراطية التوافقية من الدول الكبيرة التي تطبق ديمقراطية الأكثرية، حيث يستوجب على القادة السياسيين في الدول الصغيرة الحجم أن يتفاهموا ويتعاونوا فيما بينهم لتجنيب بلادهم مخاطر التحديات الخارجية (وجود التهديدات الخارجية يحتم على القادة الأخذ بالنموذج التوافقي).

03- ميزان القوى: التوازن بين الجماعات أساسي وليس المقصود هنا التوازن الديموغرافي فحسب، بل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى العسكري (توزن القوى المتعددة الجوانب).

04- التباينات الواضحة: وجود الاختلافات الواضحة بين فئات ومكونات المجتمع يشجع على قيام الديمقراطية التوافقية، خاصة عندما تكون هذه الفئات متساوية نسبيا وعددها مضبوطا (انقسام المجتمع إلى ثلاثة أو أربع فئات رئيسية).

الديمقراطية التوافقية ليست نظرية مثالية لإرساء الاستقرار السياسي فلها مساوئها وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، وقد انتقدت كثيرا لأنها ليست على درجة كافية من الديمقراطية، ولأنها لا تتمتع بالقدرة الكافية على تحقيق حكومة مستقرة وفعالة، فحكومة الائتلاف الواسع تستلزم معارضة حتما، إما معارضة صغيرة أو ضعيفة أو غياب أي معارضة رسمية في المجلس التشريعي، مع العلم أن المعارضة هي بمثابة مكون رئيسي في الديمقراطية كما هو الحال في بريطانيا، ضف إلى ذلك أن النموذج التوافقي يركز على الحرية والمساواة والأخوة، فالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد قد يكون حائلا بينه وبين المجتمع الوطني والحكومة، فالنموذج التوافقي يشبه المجتمع الطائفي الذي تكون فيه الجماعات تميل إلى احتواء كافة أوجه حياة أفرادها، كما أن الديمقراطية التوافقية قد تفضي- إلى تقسيم المجتمع ألتعددي إلى عناصر أكثر تجانسا واستقلالية، أما مبدأ النسبية في التعيين في الوظائف العليا والسياسة قد يكون على حساب الكفاءة والجدارة مما يؤثر سلبا على تأدية هذه الأخيرة، وفيما يخص مبدأ الفيتو المتبادل قد يؤدي إلى تعطيل القرارات بسبب سوء استخدامه من الأطراف المشاركة في الائتلاف. فالديمقراطية التوافقية تتطلب تتعاونا بين قادة القطاعات على الرغم من الانقسامات العميقة التي تفصل بين هذه القطاعات،

[1]- أنطوان مسرة،"التوافقية من منظار تاريخي عالمي،" في: **التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية** (لبنان: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، ط. 01، 2003)، ص ص. 34،35.

ولابد أن يتصف القادة السياسيين وقادة الأحزاب السياسية بالتعاون والتسامح، وتغليب المصلحة الوطنية للدولة على حساب المصالح الشخصية، بمعنى أن لدور القيادات دور محوري في نجاح الديمقراطية التوافقية.[1]

المحور الثاني: الاستقرار السياسي مقاربة نظرية معرفية: (المفهوم، الأبعاد والمؤشرات) :

حسب الدكتورة "نيفين مسعد" الاستقرار السياسي هو :"ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام السياسي على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته".[2] فالاستقرار السياسي لا يعني تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها على المدى البعيد، بل يمكن أن يتحقق الاستقرار السياسي من خلال وجود آليات سلمية للتداول على السلطة بين قوى سياسية نشيطة في المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا بوجود التعددية السياسية، وحرية تكوين الأحزاب السياسية والعمل السياسي، ووجود انتخابات نزيهة ديمقراطية ودورية.[3] فدرجة الاستقرار السياسي في أي مجتمع مرتبطة بمدى قدرة وكفاءة النظام السياسي على استيعاب كل الجماعات والمكونات الاجتماعية وخاصة الجماعات الجديدة، ومدى فعاليته في الاستجابة لمطالب كل هذه الفئات، وتحقيق العدالة التوزيعية و وضمان وتوفير الآليات السياسية والقانونية والإجرائية لضمان مشاركتها في العملية السياسية دون تهميش أو إقصاء لأي طرف على حساب طرف أو أطراف أخرى.

النظام السياسي غير المستقر حسب " تيد جور Ted .R. Gurr" هو :"ذلك النظام الذي يفتقد السلم وطاعة القانون، وتحدث فيه تغيرات سياسية واجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرارات ليس وفقا لإجراءات مؤسسة، بل نتيجة لإعمال العنف الجماعي، أي أنه في الحصيلة عدوان موجه من قبل الأفراد ضد النظام السياسي.[4]

الاستقرار السياسي هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية الداخلية، أو متغيرات البيئة الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، من خلال التغيير التدريجي والمنظم في وسائل التعبير التي يستخدمها النظام السياسي، ومضمون هذا التعبير واتجاهه، هو زيادة شرعية وفعالية النظام السياسي دون اللجوء إلى استخدام العنف السياسي.[5] ويمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى بعدين هما:

---

[1]- شاكر الأنباري، **الديمقراطية التوافقية : مفهومها ونماذجها** (العراق: معهد الدراسات الإستراتجية، ط. 01، 2007)، ص ص. 24-26.

[2] - حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 01، 2015)، ص ص. 74،75.

[3] - إسماعيل صبري عبد الله،" التنمية المستقبلية في منظور المشروع الحضاري،" **المستقبل العربي**، ع. 269، (2001)، ص. 181.

[4] - حسين عبد فياض العمر ،"ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث،" **واسط للعلوم الإنسانية**، م.10، ع. 27، (2014)، ص ص. 567- 598.

[5] - بشرى عبد الباري أحمد ،" تحليل العلاقة الدالية بين الاستقرار السياسي وبنية الاقتصاد الخفي في عينة مختارة من دول العالم**،" تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، م. 10، ع. 30، (2013)، ص ص. 148- 158.

البعد الأول: الاستقرار السياسي الداخلي: يعني إدارة الصراعات الداخلية من خلال مؤسسات الدولة الرسمية، ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وهو مرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الداخلية، والتخفيف منها وتطويها لخدمة المصلحة العامة للدولة.[1] ومن بين أهم مؤشرات الاستقرار السياسي الداخلي ما يلي:

01- غياب حالات الاغتيالات السياسية ومحاولات الاغتيال داخل الدولة(عمليات القتل أو محاولة القتل التي تستهدف شخصيات سياسية، الرؤساء، الوزراء....)

02- غياب حالات العصيان والسياسي وأعمال الشغب ، والمظاهرات المعادية لشرعية النظام السياسي والحكومة.

03- غياب الإضرابات العامة إلا في إطارها المشروع.

04- غياب الانقلابات العسكرية (هو تغيير غير شرعي في إدارة الحكم).

05- غياب الاعتقالات السياسية وأحكام الإعدام المرتبطة بالقضايا السياسية (إلا في إطارها القانوني).

البعد الثاني: الاستقرار السياسي الخارجي: مرتبط بقدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج، وحمايتها من التدخلات الخارجية، والتي غالبا ما تسهم في عدم استقرار النظم السياسية، بسبب تأثيرها على مختلف المستويات الداخلية سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، أي تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.[2] إدا يمكن أن يأتي عدم الاستقرار السياسي بفعل عوامل خارجية، مثلا تدخل دولة أجنبية وصياغتها لنظام حكم دولة ما، أو أن تدفع دولة أجنبية لبعض القوى السياسية الداخلية المحسوبة عليها إثارة عوامل عدم الاستقرار السياسي الداخلي.[3]

إن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب قدر كبير من الشرعية، وهو هدف مشترك لكل الأنظمة السياسية في العالم وهذا يتطلب قواعد قانونية مستقرة تطبق بشكل دائم، وتنظيم انتقال السلطة سلميا بين مختلف القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، لأن فشل هذا الانتقال قد يؤدي إلى لجوء بعض الأطراف إلى استخدام العنف للوصول إلى السلطة، وهو ما يؤدي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي.[4]

---

[1] - عمر ياسين خضيرات،" الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1990-2006)، **المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع. 38، (2012)، ص ص. 59- 101.

[2] - المكان نفسه.

[3] - عدي عبد مزهر،" النظام الانتخابي وانعكاساته على الاستقرار السياسي (مع نظرة في ضوء الدورة الانتخابية 2010-2014 في العراق)، **المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع. 54، (2016)، ص ص. 01- 31.

[4] - أحمد عبد الله ناهي و زيد حسن علي ،"إشكالية التعاقب على السلطة ومستقبل الاستقرار السياسي في المملكة العربية السعودية،" **دراسات دولية**، ع. 63، (2015)، ص ص. 23- 48.

يلجأ بعض الباحثين لدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وتحديد عواملها ومؤشراتها من أجل فهم وتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي، وفي هذا الصدد نجد "حمدي عبد الرحمان حسن" الذي عرف عدم الاستقرار السياسي بأنه :" عدم قدرة النظام في التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقص شرعيته وكفاءته من جهة ثانية".[1] فالعنف السياسي حسب هذا التعريف يعتبر مؤشرا لحالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل المجتمع وينتج عنه توترات واضطرابات سياسية داخلية، تؤثر على جماعات طائفية أو أقليات موجودة داخل المجتمع المعني من جهة، كما تؤثر على حالة الاستقرار السياسي واستمرار شرعية النظام القائم من جهة ثانية.

حالة عدم الاستقرار السياسي تؤثر سلبا على الوحدة الوطنية في المجتمعات المتعددة، كونها تعكس حالة الصراعات الداخلية بين مختلف القوى والتيارات السياسية والمكونات الاجتماعية في المجتمع، هذه الصراعات الداخلية قد تتطور إلى حرب أهلية مما يهدد استمرار الدولة وإمكانية انهيارها وتفككها، كما تعرقل حالة عدم الاستقرار السياسي جهود تحقيق التنمية وبناء المؤسسات الديمقراطية. و توجد عدة مستويات لحالة عدم الاستقرار السياسي نذكر منها ما يلي:

01- عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة ووظائفها الإدارية والسياسية.

02- عدم الاستقرار اعلي مستوى المؤسسات السياسية والدستورية كالحكومات و الوزارات والبرلمانات.

03- عدم الاستقرار على مستوى السلوك السياسي (لجوء الجهات الرسمية ممثلة في المؤسسات الرسمية الحكومية أو غير الرسمية ممثلة في الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية في المجتمع إلى استخدام العنف).

في سنة 1964 قام "Brucen Russet" بدراسة حول العلاقة بين عدم المساواة في توزيع ملكية الأراضي وعدم الاستقرار السياسي، هذه الدراسة أجراها "ريست" على 47 دولة، ووصل إلى نتيجة مفادها أن الدول التي شهدت مستويات عالية من الاستقرار السياسي حققت نوع من المساواة في التوزيع، على عكس الدول التي شهدت درجة عالية من عدم المساواة في التوزيع، عرفت مستويات عالية من عدم الاستقرار السياسي، وبالتالي توجد علاقة طردية بين عدم العدالة في التوزيع والاستقرار السياسي.[2]

عدم الاستقرار السياسي له الأثر الكبير في تعطل وتأخر المشاريع والبرامج التنموية بكافة قطاعاتها ومستوياتها، من خلال الآثار السياسية لعدم الاستقرار السياسي ممثلة في عدم الاستقرار الأمني والنتائج المترتبة عن هذا الوضع، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لظاهرة عدم الاستقرار السياسي ممثلة في هجرة رأس المال إلى الخارج، فهذه الحالة من عدم الاستقرار تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى موطن أكثر أمنا للاستثمار وضعف

[1] - حسان بن نوى، مرجع سابق، ص. 74.

[2] - Brucen Russet ,"Inequality and Instability : The Relation of Land Tenure to Politices", **World Politces**, N.03, (April 1992),p.442.

مساهمة رأس المال الوطني في العملية التنموية من جهة، وضعف وغياب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من جهة ثانية، لعدم توفر بيئة سياسية واقتصادية مستقرة وآمنة.[1] فظاهرة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تراجع مؤشرات التنمية، فضلا عن التبعية السياسية والاقتصادية، إذ لا يمكن أن يوجه الادخار المحلي للمساهمة في العملية الاستثمارية في ظل عدم وضوح في الرؤية، وغياب القانون المنظم لهذه العملية.[2]

إن تحقيق الاستقرار السياسي يتوقف على مدى فاعلية النظام السياسي في عمله وأدائه السياسي والوظيفي، وفي الاستجابة للمطالب المجتمعية، ووفاء النخب السياسية الحاكمة بتحقيق وعودها الانتخابية من جهة، كما يقتضي- تحقيق الاستقرار السياسي من جهة ثانية توفير الشروط الضرورية لاحتواء مصادر الاستقرار السياسي والاجتماعي، بمعنى على النظام السياسي أن يكون على درجة كبيرة من الفاعلية في توظيف مؤسساته الرسمية المختلفة، وحسن استخدام الموارد المتوفرة من أجل التخفيف من حدة الصراعات التي قد تنشأ دون اللجوء إلى استخدام وسائل العنف المادي، إلا في أضيق الحدود وفي إطار القانون والعمل على فتح وتنشيط قنوات الاتصال السياسي الرسمي وغير الرسمي في مختلف مستويات النظام السياسي لضمان وصول المعلومات، وفتح باب المشاركة السياسية لكل المكونات الاجتماعية دون تمييز، والعدالة في توزيع الخيرات المادية والمعنوية والوظائف بين كل فئات المجتمع، وسيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع، مما يوفر للنظام السياسي القبول والرضا الشعبي، ويمنحه صبغة الشرعية وتحقيق حالة من الاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي يتحقق عندما يستطيع النظام السياسي القائم تحقيق الأمان الرباعي، من خلال إلغاء مصادر الجهل، المرض، الفقر والخوف.

المحور الثالث : تطبيق الديمقراطية التوافقية في ماليزيا كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في مجتمع متعدد الأعراق والطوائف.

تعاني العديد من الدول غير المتجانسة التركيبة الاجتماعية من حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، نظرا للصراعات الداخلية التي تنشأ بين مختلف القوى والتيارات المشاركة في العملية السياسية أو التي تم إقصاؤها أو تهميشها، مع ذلك فإن مجموعة من الباحثين والمختصين يؤكدون على أنه يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والتخفيف من حدة الصراعات والتوترات الداخلية في المجتمعات المتعددة، من خلال تطبيق الديمقراطية التوافقية، فيمكن في هذه المجتمعات إقرار الديمقراطية والاستقرار السياسي فقط عن طريق إجماع الآراء والتوافق العام بين مختلف مكونات المجتمع ألتعددي، ومساهمة جميع الفرقاء السياسيين في العملية السياسية

[1] - فوزية خداكرم عزيز،" أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق،" **الأستاذ**، م.02، ع. 207، (2013)، ص ص. 85– 96.

[2] - رشيد باني الظالمي و غسان طارق ظاهر،" إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد النامية (العراق نموذجا)، **المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، م. 05، ع. 01، (2015)، ص ص. 86- 107.

وفي السلطة.[1] ومن بين الدول التي عملت على تطبيق الديمقراطية التوافقية كآلية لإدارة العملية السياسية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، والتخفيف من حدة الصراعات الداخلية بين مختلف مكوناتها الاجتماعية.

Malaysia:

Capital: Kuala Lumpur.

Government type: Constitutional Monarchy.

Independence: 31 August 1957.

Constitution: : 31 August 1957 Amended 16 September 1963.

Administrative Division: 13 State on Federal Territory With Three component : Kuala Lumpur, Labuan, Putrajaya.

أولا : الخصائص الجغرافية و البشرية لماليزيا:

1)- الخصائص الجغرافية:

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا قرب خط الاستواء بين خطي عرض 01 درجة و 07 درجة شمالا، وخطي طول 155درجة و 119 درجة شرقا، تبلغ مساحتها الإجمالية 329.847 كلم مربعا، وهذا يشمل جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية) وصباح وسرواك وولاية لابوان الفيدرالية (ماليزيا الشرقية) في جزيرة بورينو، وأما أرخبيل الملايو فهو عبارة عن مجموعة من الجزر المتقاربة، تقع تجاه السواحل الجنوبية الشرقية من آسيا بين المحيطين الهادي والهندي، وتعبر أكبر أرخبيل في العام الذي يتألف من آلاف الجزر التي تكون اندونيسيا والملايو والفيليبين وسنغافورة وبروناي.[2]

2)- الخصائص البشرية:

حسب إحصاء سنة 2010 بلغ عدد سكان ماليزيا 28.3 مليون نسبة، بمعدل نمو سكاني 1.5%، وتتكون ماليزيا من مجموعة من العرقيات والإثنيات، حيث توجد 03 أعراق رئيسية هي: الملاويين والسكان الأصليون ويعرفون باسم "بوميبوترا" Bumiputeras بنسبة 67.4%، والصينيين Chinese بنسبة 24.6%، أما الهنديين Indians ما نسبته 7.3%، وأعراق أخرى Others بسبة 0.7%، يشكل المسلمون Muslims ما نسبته 61.3%، أما البوذيين Buddhists نسبة 19.8%، والهندوس Hindus نسبة 6.3%، أما المسيحيين Charitians فيشكلون

1 - مسعود أسد اللهي، **الإسلاميون في مجتمع متعدد: حزب الله في لبنان نموذجا**، ترجمة: دلال عباس (لبنان: بيروت، مركز الاستشارات والبحوث، ط. 01، 2004)، ص. 94.

2 - عمر كعيبوش،"ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة: مقاربة تحليليه دراسة في واقع التجربة الماليزية،" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص. 85.

9.2%.[1] ويرجع طبيعة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق حسب الدكتورة "هدى ميتكيس" إلى الهجرات البشرية الواسعة النطاق والمتتالية، التي جاءت من شرق وجنوب آسيا، والتي أدت إلى التنوع الكبير في التركيبة الاجتماعية في ماليزيا.[2]

حسب المادة الثالثة (03) الفقرة الأولى (01) من الدستور الماليزي، الدين الإسلامي هو دين الدولة الرسمي، مع حرية ممارسة الشعائر مكفولة لكل الطوائف الأخرى، حيث توجد المسيحية إضافة إلى ديانات أخرى مثل: البوذية والهندوسية والسيخية والعقيدة البهائية..الخ، واللغة الوطنية للبلد هي "بهاسا ماليزيا"، مع ذلك تستخدم اللغة الانجليزية في المرتبة الثانية على نطاق واسع، كما توجد لغات أخرى مثل الصينية والتاملية.[3]

ثانيا: التكوين السياسي لماليزيا: ينص الدستور الماليزي حسب المادة (04) الفقرة (01)، بأن الدستور هو القانون الأعلى للاتحاد على الإطار القانوني ونظام الحكم على النحو التالي:[4]

01- تأسيس ماليزيا في شكل اتحاد.

02- توزيع السلطات بين الاتحاد والولايات.

03- تأسيس ملكية دستورية.

04- تشكيل حكومة برلمانية على غرار الحكومة البريطانية.

حصلت ماليزيا على استقلالها في 31 أوت 1957، و بعد 07 سنوات من استقلالها عن بريطانيا، وتحديدا بتاريخ 16 سبتمبر 1963 شكلت مع كل من سنغافورة وصباح وسرواك ما يعرف بإتحاد ماليزيا، وبعد سنتين (09 أوت 1965) خرجت سنغافورة من الإتحاد وأصبحت دولة مستقلة بذاتها.[5] حاليا ماليزيا تتكون من 13 ولاية و03 ولايات فيدرالية: كولا لمبور سنة 1974، لابوان سنة 1984 وبوتراجيا سنة 2001، عاصمتها الرسمية كوالالمبور، أما عاصمتها الإدارية فهي بوتراجيا.

---

[1] - David Chew Huat Hock, " Strving for Regime Change 1998-2014 Opposition Contestation in Multi-Ethnic Malaysia", Thesis is Prresented for The Degree of Doctor of Philosophy of The University of western Australia, 2015, pp.01,02.

[2] - هدى ميتكيس،"التجربة التنموية في ماليزيا،" في: **الإسلام السياسي (النموذج الماليزي)** (الإمارات العربية المتحدة: دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط.02، 2012)، ص. 232.

[3] - عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص. 87.

[4] - المرجع نفسه، ص. 99.

[5] - Loura L Thornton, " Malaysia," in Peter M. Manikas and Loura L.Thornton (ed) , **Political Parties Asia Promoting Reform and Combating Corruption in Eight Countries** (United States of America : Washington, National Democratic Institute for International Affair, 2003), p.114.

The Three Federal Territories or as Follows: Kuala Lumpur Was Mad a Federal Territory in 1974, Labuan Was Mad a Federal Territory in 1984, and Putrajaya Which Was Created as a Federal Territory in 2001, The Administrative Capital of Malaysia is How Putrajaya. [1]

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات في ماي 1969 عرفت ماليزيا أعمال عنف وأحداث شغب وصراعات عرقية بداية من 13 ماي 1969 بسبب هذه النتائج، مما أسفر عن العديد من القتلى (143 قتيل من الصينيين و25 من الملايو) من أبناء الشعب الماليزي، وبعد هذه الأحداث تبنت الحكومة الماليزية سياسة اقتصادية جديدة 1970-1971 New Economic Policy (NEP) من أجل إعادة هيكلة المجتمع الماليزي وتحقيق التوازن بين مختلف العرقيات والإثنيات المكونة له.[2]

أعطت هذه الأحداث التي شهدتها ماليزيا في ماي 1969 مؤشرا قويا على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تصاعد التوترات والصراعات العرقية والعمل على استيعابها وتجفيف منابعها حتى لا تتكرر مرة ثانية، إذ كشفت هذه الأحداث على مدى هشاشة السلام الاجتماعي الذي عاشته البلاد مند حصولها على استقلالها سنة 1957، وهو دليل على عجز الحكومة الماليزية في تحقيق التقارب والتعاون بين المكونات العرقية الرئيسية الثلاثة ممثلة في الملايو والصينيون والهنديين، وتزايدت الانتقادات لحكومة "تنكو عبد الرحمان" لفشله في تهدئة التوتر العرقي، وبناءا على ذلك قدم استقالته سنة 1970، ليأتي بعده رئيس الوزراء الثاني"تون عبد الرزاق" الذي عمل على تحقيق الانسجام العنصري والاندماج الوطني والاستقرار السياسي، فأحداث 1969 فرضت ضرورة مراجعة كيفية الاستجابة لمصالح الجماعات العرقية المختلفة في المجتمع الماليزي متعدد الأعراق، من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل الوطني.[3]

1)- الفيدرالية والحكم المحلي في ماليزيا: أفضت فكرة الاتحاد إقامة دولة واحدة تديرها حكومة واحدة، بينما أقرت فكرة الفيدرالية بوجود دول (ولايات) بمثابة مكونات تكون بمجموعها الفيدرالية، وتعزز تحديد مدى استقلال هذه المكونات في اتفاقية ثنائية، وبالتالي تحديد مدى السلطة الفيدرالية على هذه الدول (الولايات)، وبناءا على ذلك شكلت حكومة فيدرالية متماسكة، واستفادة الولايات من كافة السلطات التي تمتعت بها عندما كانت محميات بريطانية، وقد ترأس مجلس كل ولاية رئيس وزراء يسمى حاكم الولاية، فانطلقت المرحلة الأولى من فيدرالية ملايا غداة تأسيس اتحاد الملايو الفيدرالي في فيفري 1948، وبدأت مرحلة ثانية يتمتع فيها الشعب بحكم ذاتي، وكانت فيدرالية ماليزيا المستقلة ملكية دستورية وفقا للديمقراطية برلمانية، ولن تزيد مدة

---

[1]- Gordon P Means, "Malaysia (The Federation Malaysia)," Handbook of Federal Contries,2005, pp. 183-193.

[2]- Johansson G , "On The Challenge to Competitive Authoritarianism and Political Patronage in Malaysia", Stockholm – School of Economics Asia Working Paper, N.29, (February 2014), P.09

[3] - وفاء لطفي حسين عبد الواحد، **التجربة الماليزية في إدارة مجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية:دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق** (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط.01، 2010)، ص ص.100-103.

بقاء الحكومة المنتخبة في السلطة على خمسة سنوات، مع إمكانية طلب الحكومة من الحاكم الأعلى (الملك) حل البرلمان وإجراء انتخابات عامة في أي وقت لانتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة.[1]

لماليزيا نظام حكم ديمقراطي وفيدرالي تتقاسم السلطة السياسية فيه حكومة مركزية و13 مجلسا تشريعيا في الولايات ولحكومات الولايات (باستثناء صباح وسرواك) القليل من السلطات، وتشرف حكومات الولايات على إدارة الأراضي والحكومة المحلية والإسكان والخدمات الاجتماعية وتوفير المياه..الخ، وتملك الحكومة الفيدرالية من خلال المجلس الوطني للحكم المحلي مسؤولية تنسيق أعمال المجالس المحلية والبلديات ومجالس المدن، معظم الولايات لها مناطق إدارية باستثناء ولاية "بريليس" كونها صغيرة جدا و"سرواك وصباح" كونهما كبيرتان واشتمالهما على مناطق ثانوية، وتتركز السلطة التنفيذية للولاية في يد حاكم الولاية، وكل ولاية لها مجلسها التنفيذي الخاص أو حكومتها التي تقدم النصح لحاكم الولاية، وكل منهما (حاكم الولاية والحكومة المحلية للولاية) خاضع لمساءلة المجلس التشريعي. ويوجد على مستوى الأقاليم التابعة لماليزيا هيئتين هما:[2]

أ- مؤتمر الحكام: هو بمثابة هيئة رسمية تم تأسيه بموجب دستور 1948 (دستور الملايو)، ويتشكل من سلاطين وحكام الولايات (تسعة حكام وارثين وأربعة غير وارثين)، وظيفته الأساسية انتخاب الملك ومندوبه، كما يقوم بالوظيفة الاتصالية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، ويحضر اجتماعاته من قبل الملك ورئيس الوزراء يقوم بما يلي (انتخاب وعزل الملك ونائبه، مناقشة مسائل السياسة الوطنية، قبول أو رفض أي قانون بعد التشاور مع أعضاء مؤتمر الحكام ...الخ).

ب- المجالس التشريعية والتنفيذية: تعقد المجالس لمناقشة الموضوعات التي تتعلق باختصاصاتها، ويقوم المواطنين بانتخاب ممثلين لهم في المجالس التشريعية لمدة 05 سنوات، وينتمي أغلبهم إلى أحزاب سياسية. كما تتركز السلطة التنفيذية للولاية بيد حاكم، حيث تتمتع حكومة كل ولاية بدستورها الخاص ومجلس وزراء يرأسه كبير وزراء الولاية، فالمجالس التنفيذية هي بمثابة مجالس وزارة لحكومات الولايات، ويوجد الرئيس المحلي التنفيذي، ووظيفته تشبه إلى حد كبير وظيفة رئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية.

2)- الهيئات السياسية المكونة للنظام السياسي الماليزي الفيدرالي:

أ - السلطة التنفيذية: تمثلت في الملك ومجلس الوزراء، فالملك حاكم أعلى يعرف في الدستور باسم (أغونغ)، منتخبا من قبل الحكام من بينهم لولاية مدتها 05 سنوات، يكون عاهلا دستوريا من دون سلطة تنفيذية، ويكون الرمز الحي في الشكل، والمضمون الثقافي الملايوي والسيادة الوطنية.[3] أما مجلس الوزراء فيتكون من رئيس الوزراء ومجموعة من الأعضاء الذين يتم اختيارهم من البرلمان، وتناط السلطة التنفيذي إلى هذا المجلس

---

[1] - محمد مهاتير، **طبيب في رئاسة الوزراء: مذكرات الدكتور محمد مهاتير**، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط. 01، 2014)، ص ص. 177- 189.

[2] - عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص ص. 101- 103.

[3] - محمد مهاتير، مرجع سابق، ص. 188.

تحت رئاسة رئيس الوزراء.[1] فالسلطة التنفيذية في ماليزيا لا تختلف عما هو موجود في الأنظمة البرلمانية من حيث وجود ملك دستوري يقوم بوظائف تشريعية، مع وجود مجلس وزراء يتولى الوظائف الأساسية والرسمية ممثلة في تنسيق السياسة الحكومية وتحل أعباء المسؤولية.[2]

ب- السلطة التشريعية: هي البرلمان الفيدرالي، وتتكون السلطة التشريعية من مجلس الشيوخ Consists of Senate ويسمى (ديوان نيغار Dewan Negara)، ويتكون من 70 عضوا ينتخبون لمدة 03 سنوات، 26 عضو منهم ينتخبون على مستوى 13 ولاية، و44 عضوا يعينون من طرف الملك، وظيفته الرئيسية فحص تفاصيل النشاطات التشريعية لمجلس النواب مع تقديم وجهة نظر تتعلق بتحسين التشريع المقرر من طرف هذا المجلس (النواب)، أما مجلس النواب The House of Representative، ويسمى (ديوان راكيات Dewan Rakyat)، هو ديوان الرعية ويتكون من 219 عضوا ينتخبون لمدة 05 سنوات.[3]

ج - السلطة القضائية: تتألف السلطة القضائية من المحكمة الاتحادية ومحكمة الاستئناف والمحكمة العليا في شبه جزيرة ماليزيا، والمحكمة العليا في "صباح" وكذلك المحكمة العليا في "سرواك"، ويعد قاضي القضاة بمثابة رئيس السلطة القضائية، ويتم تعيينه هو ورئيس محكمة الاستئناف وقاض قضاة المحاكم العليا وقضاة المحكمة الفيدرالية من قبل الملك بناءا على اقتراح رئيس الوزراء، بعد استشارة مؤتمر الحكام، وللسلطة القضائية على تحديد ومراقبة شرعية القوانين، كما أنها لها سلطة تفسر الدستور الاتحادي ودستور الولايات، والفصل القضائي في النزاعات بين الولايات من جهة، وبين أي ولاية والحكومة الفيدرالية من جهة ثانية.[4] وحسب الدكتور محمد مهاتير، يكفي المحاكم والقضاة أن يكونوا بعديدين عن تدخل الهيئات التنفيذية والتشريعية، ولا يمكن استخدام ضغوط على شكل تهديدات بإقالتهم بغرض التأثير على قراراتهم، وهناك قضايا كثيرة في ماليزيا حكمت المحاكم فيها ضد الحكومة أو حزب الحكومة.[5]

3)- إدارة العملية السياسية في ماليزيا: يصنف علماء السياسية هذا النظام، و انطلاقا من خصائص النظام السياسي الماليزي، بأنه نظام شبه ديمقراطي أو نصف ديمقراطي أو ديمقراطية معدلة، بمعنى أن النظام السياسي الماليزي يمزج بين الديمقراطية والاستبداد.

Political Scientists have Categorist The Malaysia Quasi Democracy, Semi democracy, or Modified Democracy According To on Summary, Hat ever Their Theoretical Assumption

---

[1] - عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص. 105.

[2]- المرجع نفسه، ص. 105.

[3]- United Nation, "Malaysia Public Administration.. Country Profile," D P AOM , (November 2005), p.05.

[4] - ماهر جبار الخليلي،" سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الإفادة منها – دراسة تاريخية اقتصادية،" **الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، (2015)، ص ص. 228- 238.

[5] - محمد مهاتير، **موسوعة الدكتور مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا، الكتاب الخامس : ماليزيا**، ترجمة: عبد الرحمان الشيخ وآخرون (لبنان: بيروت، دار الكتاب اللبناني، م. 05، ط.01، 2004)، ص. 22.

These Characterization Implied The Political System Was Perched Uneasily Between Democracy and Authoritarianism.[1]

يعكس المشـــهد الســـياسي في ماليزيا، دور مشـــاركة مختلف الفئات الإثنية والجماعات العرقية في العملية السـياسـية، كون مختلف التيارات والقوى الموجودة في المجتمع تحظى بفرصة المشـاركة في عملية صناعة القرارات ورسم السـياسـات العامة، فضـلا عن إدارة شـؤون البلاد على جميع المسـتويات، لذلك تعرف ماليزيا تعددية ســـياســـية وحزبية، حيث توجد الأحزاب المشـــاركة في الائتلاف الحاكم، والتي لا يقل عددها عن 14 حزبا سـياسـيا، كما توجد الجبهة المعارضة التي تضم أكثر من 30 حزبا سياسيا، هذه التعددية الحزبية تعكس التركيبة العرقية للمجتمع الماليزي، ولتجنيب المجتمع الدخول في دوامة الصراعات العرقية والإثنية، وتعد الأحزاب المشـاركة في الائتلاف (التنظيم القومي أو الجبهة الوطنية) اتحادا فيدراليا للأحزاب السـياسـية، وهي تمثل شـعب ماليزيا بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، وهي تتكون من 14 حزبا سياسيا (منظمة الملايو الوطنية، المؤتمر الهندي الماليزي، الاتحاد الماليزي الصـيني، حزب الحركة الشـعبية الماليزية،...الخ)، بالمقابل نجد الجبهة المعارضـة التي تمثل الائتلاف البديل (الحزب الإسلامي الماليزي، حزب العدالة الوطنية، حزب العمل الديمقراطي،...الخ).[2]

يرى الدكتور محمد مهاتير أن حكومة الجبهة الوطنية، هي حكومة ديمقراطية لكنها لا تتبع تلك الجماعة التي تعبد الديمقراطية كهدف في حد ذاتها، وهي تعتبر الديمقراطية وســـيلة لاختيار الحكومة، ويمكن للشـــعب أن يختار إعادة نفس الحكومة بشـــكل متكرر إدا أراد ذلك، لكن لا بد أن يكون له حق الاختيار، ولابد من انتخابات على فترات محددة، ومن حق الشـــعب أن يختار من يمثله ومن يشـــكل الحكومة، أما بالنســـبة للحكومة فمن واجبها ومن حقها أن تحكم بالطريقة التي ترضي الناس وتقنعهم بالاســـتمرار في وضـع ثقتهم في الحكومة، وبقدر ما يجب أن يعرف الشـــعب كيف يســـتخدم الديمقراطية في الحصـــول على أفضـــل حكومة له، بقدر ما يجيب أن تعرف الحكومة كيف تحكم حتى تحتفظ بالدعم الديمقراطي من الشعب وتطوره من أجل استمرار حقها في الحكم.[3] ويؤكد "مهاتير" على أنه ليس كل الذي بشرـــ به الديمقراطيون الغربيون اللبراليون يجب أن يمارس من قبل الماليزيين، وإنما نحن الذين نختار الأصلح لنا، أو نهمل الأسوأ أو غير المجدي.[4]

حدد النظام السياسي الماليزي صلاحيات الحكم بالشعب وممثليه البرلمانيين، والذين يعكسون واقع التعدد العرقي والديني والإثني والانقســام الجغرافي، ولذلك بدأت الســياســة الماليزية بالارتكاز على تبني مشــاريع التنمية عبر الأحزاب الســـياســـية والحكومات على المســـتوى المحلي، التي تتبنى تجميع وتمثيل مصـــالح الفئات الاجتماعية

[1] - Suara Rakayat Malay, "Freedom of Expression and the Media in Malaysia," Part of Series of Baseline Studies on Seven Southeast Asian Countries, Article 19 ,Kuala lumpur, (December 2005), p. 15.

[2]- عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص ص. 121، 122.

[3] - محمد مهاتير، مرجع سابق، ص. 13.

[4] - مصطفى محمود منجود،" الإسلام والحركة السياسية في فكر محاضير محمد،" في سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين (محرران)، **الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين** (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2001)، ص.222.

والتعبير عنها، مما جعل عملية صناع القرار في السياسة الداخلية والخارجية أكثر ثباتا واستقرارا، لذلك ترسخت ديمقراطية توافقية دستورية حظيت بمساندة وتأييد الشعب الماليزي على اختلاف مكوناته وطوائفه، مما عزز من سلطة الحكومة الفيدرالية على تنفيذ سياساتها بنجاح، وعلى هذا النحو ترسخت قيم الديمقراطية الغربية بشكل متمازج مع القيم الماليزية الأسيوية الإسلامية.[1]

استطاع الماليزيون تطوير عقد اجتماعي، وهو أحد عناصر نجاح التجربة الماليزية، وأحد ضمانات استمرارها، من خلاله تم الاعتراف بالتنوع العرقي والديني والطائفي، والعمل على معالجة الاختلافات الموجودة بين هذه التكوينات، ومعالجة العوامل المغذية للانقسامات من اجل تحقيق التعايش السلمي، وتحسين مستويات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤية إستراتجية في إنجاح ذلك، من خلال تكريس وحماية حقوق كل المكونات الاجتماعية دون تمييز، وفتح باب المشاركة في المسؤولية والحياة السياسية لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في الحياة السياسية.[2]

لقد تميز النظام السياسي الماليزي بالمرونة، وهذه الخاصية مكنته من استيعاب الاختلافات والتباينات العرقية والإثنية والطائفية الموجودة في المجتمع، مما ساعده على تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي، كون النخبة الحاكمة الماليزية عملت على تحقيق التوازن والعدالة بين مختلف التكوينات الاجتماعية، مع العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة والوحدة الوطنية، ومن أجل تعزيز هذا الوضع وضعت النخبة الحاكمة الماليزية ضمن أولوياتها مجموعة من النقاط ندرجها على النحو التالية:[3]

01- تنمية الموارد البشرية والتضامن القومي.

02- تنمية وتطوير العلاقات العرقية، ومعالجة قضية عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية.

03- التوزيع العادل للثروة، وإصلاح مستوى واستدامة جودة حياة الماليزيين.

04- تقوية قدرات البلاد المؤسساتية والتنفيذية.

05- الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في معالجة القضايا المتعلقة بالفساد والنزاهة في مختلف القطاعات.

مند استقلال ماليزيا في سنة 1957 إلى يومنا هذا حكمها ستة (06) رؤساء وزارة، وهذا ما يشير إلى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا، وهم على التوالي:[4]

01- تنكو عبد الرحمان (1957- 1970).

---

[1] - عقيل وصفي،" السياسة الخارجية الماليزية تجاه دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، المنارة، م. 17، ع. 04، (2011)، ص ص. 311- 346.

[2] - محسن صالح، "قضايا النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف،" مركز الجزيرة للدراسات، (21- يونيو 2012)، ص. 04.

[3] - عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص. 146.

[4] - محمد صادق إسماعيل، **التجربة الماليزية..مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص. 28-31.

02- تون عبد الرزاق حسين (1970- 1976).

03- تون حسين عون(1976- 1981).

04- محمد مهاتير محمد (1981- 2003).

05- عبد الله أحمد بدوي (2003- 2009).

06- نجيب بن تون عبد الرزاق (2009- إلى يومنا هذا).

تمتعت ماليزيا نسبيا بحالة من الاستقرار السياسي مند استقلالها سنة 1957 إلى يومنا هذا، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التالية:[1]

01- حالة الاستقرار السياسي، حيث انتظمت الانتخابات الديمقراطية الحرة في مواعدها، ولم تحدث أي انقلابات.

02- حالة من التوافق والتعايش السلمي بين مختلف الأعراق والطوائف السياسية والدينية.

03- تطور اقتصادي انعكست فوائده على مجمل شرائح المجتمع الماليزي.

04- استقرار في الأمن الداخلي.

التنوع العرقي والإثني في ماليزيا ساعد أكثر مما عرقل من خلال تحالفات وتكوينات ساهمت في بلورة الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأن تأكيد ارتباط الانتماء العرقي رسميا بالعملية السياسية، عمل على تعزيز كفاءة ومصداقية مؤسسات الحكم في ماليزيا، هذه الأخيرة التي عملت على تبني أنظمة محلية استوعبت مختلف الأعراق والإثنيات وتشكيل حكومات محلية عن طريق تحالفات بين جماعات عرقية مختلفة.[2] فقد عملت النخبة الحاكمة في ماليزيا عل توفير مناخ مواتي للاستقرار السياسي، والذي يمثل بدوره أحد أهم ركائز التنمية السياسية، وفقا لرؤية القيادة في قبول قدر أقل من الديمقراطية في سبيل ضمان أكبر قدر من الاستقرار السياسي، وقد حضت القيادة الماليزية بقدر ملحوظ من الشرعية عدا فترات من التذبذب، ويرجع ذلك إلى موقع المتغير الثقافي في العملية السياسية.[3]

الاستقرار السياسي في ماليزيا قائم على تحالف الأعراق أو اللاعبين الكبار المشاركين في العملية السياسية وتعاونهم، حث تحالف أكبر حزب للملايو مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، وتطور هذا الائتلاف ليشكل الجبهة الوطنية التي اتسعت ل: 14 حزبا سياسيا، ومالت هذه الأحزاب السياسية إلى التوافق، وحل مشاكله وخلافتها دون اللجوء إلى العنف أو الابتزاز السياسي، بل عن طريق الرضا والقبول.[4]

---

[1]- محسن صالح، مرجع سابق، ص.01.

[2] - عمر كعيبوش، مرجع سابق، ص. 116.

[3] - هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ص. 222، 223.

[4] - محسن صالح، مرجع سابق، ص. 09.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول أن نموذج الديمقراطية التوافقية، يعتبر آلية لإدارة الحكم والعملية السياسية في المجتمعات المنقسمة، ذات التركيبة غير المتجانسة، من خلال بلورة وفاق سياسي قائم على التعاون بين مختلف القطاعات المشكلة للمجتمع ألتعددي، من اجل تحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة على الوحدة الوطنية للدولة.

ماليزيا استطاعت مواجهة مشكلة التعددية العرقية والإثنية والدينية، من خلال بناء نظام سياسي يقوم على أساس التعاون بين مختلف التكوينات والتيارات السياسية المشاركة في العملية السياسية، مما ساعدها على تدعيم شرعيتها السياسية الديمقراطية، بما يضمن مناخا مواتيا هيأ سبل استقرار مؤسساتها السياسية (الحكومة الفيدرالية، والبرلمان)، والاستقرار السياسي والاجتماعي بصفة عامة، فالنخبة الحاكمة في ماليزيا تمكنت من إدارة تعديتها الاجتماعية غير المتجانسة بنجاح، فوجود هذه التعددية في التركيبة وتعدد الأحزاب السياسية لم يعد يشكل أي تهديد لحالة الاستقرار السياسي داخل الدولة الماليزية، وتحقيق الاندماج الوطني والمحافظة على وحدتها الوطنية، كون ماليزيا مند استقلالها سنة 1957 استطاعت تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار السياسي (نسبيا)، باستثناء الصراعات العرقية وأعمال الشغب التي عرفتها سنة 1969، والتي خلفت حوالي 200 ضحية من أبناء الشعب الماليزي، ولقد عملت النخبة الحاكمة الماليزية في إطار إستراتجية الديمقراطية التوافقية من أجل معالجة هذه المسألة، لتجنيب البلاد الوقوع في أزمات مماثلة، من خلال إشراك كل الفواعل والتيارات في العملية السياسية، وتحقيق العدل والمساواة وسيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد في المجتمع الماليزي، وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يعتبر عملا مساعدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الذي حققتها ماليزيا في السنوات الأخيرة.